

تدابير لدعم الأسواق المحلية خلال تفشي جائحة كوفيد - 19 في أفريقيا

(12 أبريل/ نيسان 2020)

الرسائل الرئيسية:

- إسناد الأولوية لوظائف نظام الزراعي الغذائي كخدمة أساسية يجب أن تواصل عملها خلال فترات الحجر المنزلي أو الطوارئ أو حظر التجول أو غيرها من تدابير الاحتواء الصحي.
- إنشاء آليات للتعاون تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني والقطاعات الأخرى والحكومات المحلية للتخطيط للإجراءات الرامية إلى معالجة العقبات في سلسلة الإمدادات الغذائية (النقل والأسواق والسيولة)، ورصد هذه الإجراءات وتنفيذها.
- تحديد العمال الحاسمي الأهمية في النظام الزراعي الغذائي (السائقون والمحملون والبائعون ومديرو التخزين وعمال البيع بالتجزئة وما إلى ذلك) وضمان سلامتهم حفاظاً على الصحة العامة وثقة المستهلكين.
- التواصل يومياً مع الرأي العام من خلال رسائل واضحة ومتسقة بشأن التدابير والسلوك.
- التعاون مع الجهات الفاعلة في النظام الزراعي الغذائي والحكومات المحلية من أجل التوفيق بين مصادر الإمدادات الغذائية والطلب في الأسواق المتغيرة، بما يشمل الأسواق الحضرية والريفية التقليدية، ومعالجة القيود لضمان سير عملها على نحو فعال.

مع وصول كوفيد - 19 إلى عدد متزايد من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء أفريقيا، ينبغي أن تصاحب جهود الحكومات لاحتواء انتشار الفيروس تدابير لتقليل الاختلالات في النظام الغذائي إلى حدها الأدنى. وحتى الآن، يُنظر إلى الأزمة الناشئة في المقام الأول من منظور الصحة العامة (على نحو الواجب) ولم تبدأ الاستراتيجيات وفرق العمل والصناديق الوطنية تركز اهتمامها على التداعيات غير المباشرة على الاقتصاد والأمن الغذائي إلا تدريجياً. وهناك علامات ناشئة على التأثير السلبي لكوفيد-19 على نظام الأغذية الزراعية، بما في ذلك الصعوبات في نقل الأغذية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وإغلاق الأسواق، وارتفاع أسعار الأغذية، وفقدان سبل العيش، وفرار العمال إلى المناطق الريفية، وزيادة الاعتماد على شبكات الأمان الاجتماعي. وفي بعض البلدان، تضاف هذه المشاكل إلى المشاكل الراهنة المتعلقة بتفشي الجراد/ ودودة الحشد الخريفية أو النزاعات الأهلية. وفي العديد من البلدان، سوف يهدد كوفيد-19 نظم الأغذية الزراعية الضعيفة من الناحية الهيكلية.

تركز هذه الإحاطة على التسويق المحلي للأغذية؛ وهي تُكمل إحاطات أخرى تتناول شبكات سلامة الأغذية وتجارتها والإنتاج والمدخلات الزراعية (<http://www.fao.org/2019-ncov/ar>). وهي تستند إلى معلومات أتاحتها موظفو منظمة الأغذية والزراعة والجهات الفاعلة في النظام الزراعي الغذائي في مختلف أنحاء العالم. وتناقش هذه الإحاطة أولاً الاختلالات المحتملة

في إمدادات الأغذية وفي تسويقها الناجمة عن الأوضاع في ظل كوفيد-19. وتنظر هذه الوثيقة في التحديات التي تواجه نقل الأغذية ووظائف سوق البيع بالجملة وتجارة الأغذية التقليدية بالتجزئة ومشاكل تنسيق العرض مع الطلب ووظائف قطاع الأغذية غير النظامي، وهي مشاكل ناجمة بمعظمها عن تدابير احتواء الفيروس. وتستند هذه الإحاطة إلى الدروس المستخلصة في وقت سابق من آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، فضلاً عن التجارب الأولية في أفريقيا مع كوفيد-19 والتجارب الأوسع نطاقاً للأزمات السابقة (إيبولا والكوليرا وغير ذلك). ويقترح الجزء الثاني مجموعة من التدابير للتصدي لهذه التحديات وضمان عمل السوق المحلية. وستعتمد هذه التدابير على التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين لضمان الحوكمة الرشيدة ومعالجة القضايا المتعلقة بسلامة العمال وضمان الاتصال الفعال مع المنتجين والمستهلكين. وتطال التحديات الرئيسية المدرجة أعلاه معظم البلدان إلى حد ما؛ ولكن، عادةً ما تُصمّم الاستجابات لتلائم السياقات الخاصة بكل بلد من أجل معالجة البيئات الغذائية والصحية الوطنية والمحلية، فضلاً عن المتطلبات المحددة لتدابير احتواء الفيروس.

الأسواق الغذائية المحلية تحت الضغط

يلخص القسم الأول التحديات التي يواجهها التسويق المحلي استناداً إلى المعارف الواردة من سائر البلدان، وما الذي يحدث على أرض الواقع. ويشكّل نظام الأغذية الزراعية أحد أكبر القطاعات الاقتصادية في معظم البلدان في أفريقيا، وهو يشمل الإنتاج والصناعات والخدمات. وهو أيضاً أحد أكبر القطاعات المستحدثة لفرص العمل. ويعتمد أرباب العمل والموظفون على حد سواء على نظام غذائي يعمل على نحو جيد لكسب سبل عيشهم، بدءاً من الشركات الزراعية الغذائية إلى الباعة في الشوارع غير النظاميين. ونظراً إلى هيكلية النظم الزراعية الغذائية في أفريقيا وطابعها غير النظامي، سيتعين على الحكومات تلبية قنوات التسويق الرسمية وإيجاد أيضاً تدابير لجعل الأسواق غير النظامية تعمل على نحو متنسق مع الجهود الرامية إلى احتواء الفيروس.

نقل المنتجات الزراعية الغذائية والخدمات والعاملين: وضع معظم البلدان استثناءات للقيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع المتصلة بالزراعة والمنتجات الغذائية في إطار الضوابط لاحتواء فيروس كوفيد-19. ولكنّ التجار والمحمّلين والمنتجين وأصحاب المشاريع التجارية في العديد من البلدان قد أفادوا بأن عمليات إغلاق الطرق المتكررة، ونقاط التفتيش التي تنفذها الشرطة و"عمليات الحجر المنزلي" التي تفرضها الحكومات على حرية تنقل الأفراد، قد حدّت من قدرتها على نقل المنتجات الزراعية والغذائية بين المدن والأرياف. وفي بعض الحالات، تبين أن الحصول على التصاريح اللازمة أمر صعب بسبب إغلاق المكاتب أو عملها ضمن ساعات محدودة أو مع عدد محدود من الموظفين لمنح التصاريح. ويتردد صدى هذه القيود في النظام الزراعي الغذائي فتسهم في إحداث اختلالات في الإمدادات الغذائية في المناطق الحضرية وتؤثر على قدرة الشركات الزراعية الغذائية على تأمين المواد الخام وتزويد الأسواق المحلية بمنتجات ذات قيمة مضافة، وتؤثر كذلك على عملية نقل الأغذية من المراكز الحضرية الكبيرة إلى البلدات الصغيرة. وقد تؤدي هذه القيود إلى انقطاع توفر اليد العاملة لأغراض الحصاد والمناولة ما بعد الحصاد والنقل وأنشطة التخزين، ما يؤدي إلى خسائر فادحة بعد الحصاد، لا سيما بالنسبة إلى المنتجات السريعة التلف (كما يحصل حالياً في أنحاء عديدة من العالم). وتعاني العمليات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم على نحو متساوٍ من القيود الناجمة عن إغلاق وسائل النقل العام التي غالباً ما تستخدم لنقل كميات صغيرة من المنتجات الزراعية، إلى جانب الأفراد.

ومن شأن إغلاق البنى الأساسية الحاسمة الأهمية للنظام الغذائي (أسواق المنتجين في المناطق الريفية وأسواق البيع بالجملة للأغذية وأسواق البيع بالتجزئة للأغذية التي تقام في الهواء الطلق) وحظر قطاع الأغذية غير النظامي في العديد من البلدان، أن يهدد بانحيار نظام التسويق التقليدي. ويمنع إغلاق الأسواق التبادلات بين المنتجين والتجار والبائعين بالجملة والبائعين بالتجزئة والمستهلكين. وفي ظل غياب الفرصة لإجراء هذه التبادلات، يتقلص العرض، وترتفع الأسعار، وتعاني سبل العيش والمداخيل ما يولّد ضغطاً كبيراً على الأمن الغذائي. وقد يؤدي الافتقار إلى فرص التخزين الجاف وضمن سلسلة التبريد، أو عدم الانتفاع بها على نحو غير كافٍ، إلى تفاقم مشاكل التسويق، ما يؤدي إلى تزايد الفاقد والمهدر من الأغذية، وخسارة الأرباح. وتؤثر حالة عدم اليقين في الأسواق أيضاً على حوافز الإنتاج في المستقبل. فبدون الأسواق، غالباً ما تكون المشاريع التجارية المعاصرة في مجال الأغذية الزراعية التي تضمّ عمليات الإنتاج والنقل والتسويق على نحو متكامل، هي الجهات العاملة الوحيدة القادرة على مواصلة العمل.

وإنّ تأثير جائحة كوفيد-19 البعيد المدى على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، يطال أيضاً سائر منافذ الأسواق التقليدية فضلاً عن طلب المستهلكين على الأغذية. إذ يؤدي إغلاق المدارس إلى وقف برامج الوجبات المدرسية وعمليات المشتريات العامة الكبيرة للأغذية. وبما أن معظم سكان المناطق الحضرية في أفريقيا يستهلكون على الأقل وجبة واحدة يوميًا خارج المنزل، فقد أدى إغلاق المطاعم والمقاصف، ونقاط بيع الأغذية غير النظامية في الشوارع والفنادق والمقاهي وأماكن الترفيه إلى نزوب سوق غذائية ضخمة. وتتغير أيضاً أنماط الاستهلاك الغذائي مع تلاقي الأزمة الصحية مع أزمة اقتصادية، ما يزيد من أوجه عدم اليقين وما يدفع إلى تطبيق استراتيجيات التصدي وما يؤدي إلى تزايد الطلب على منتجات معينة (مثل أنواع النشويات والبروتينات الأرخص ثمنًا)، وبالتساوي إلى انخفاض في استهلاك منتجات أخرى (مثل الأسماك في أوروبا). وفي هذه البيئة، لا تكمن المشكلة في عرض المنتجات الزراعية، بل هي مشكلة مطابقة العرض مع التغيرات السريعة في الطلب على الأغذية والأسواق - وإيصالها إلى الأماكن حيث تشتد الحاجة إليها. وقد أثبتت البلدان التي تتمتع بشبكات وظيفية جيدة التنظيم للجهات الفاعلة- تشمل قطاع أعمال معني بالأغذية والزراعة وأسواق البيع بالجملة للأغذية وأسواق البيع بالتجزئة للأغذية ورابطات قطاع الأغذية غير النظامي ومنظمات المنتجين والمجتمع المدني - أنها أمهر في التكيف مع التعطيل المذهل لعملياتها وفي إيجاد حلول مبتكرة لمشاكل جديدة وقيود تشغيلية.

وقد تؤدي هذه الاختلالات الضخمة في سلسلة الإمدادات الزراعية الغذائية، وضعف الطلب وتغيّره، والقرارات المصرفية لقطع خطوط رأس المال العامل في بيئة تتسم بمخاطر أعلى، إلى فرض قيود على السيولة وضغط مالي على المشاريع التجارية والتجار في قطاع الزراعة الغذائية، الأمر الذي يحد بشكل أكبر من القدرة على العمل.

ثمة حاجة إلى استجابة منسقة يجري الإبلاغ عنها على نحو ملائم

يناقش هذا القسم التدابير الرامية إلى التصدي للتحديات المذكورة آنفاً لضمان سير عمل الأسواق المحلية. وسيتوقف تصميمها وتنفيذها على قدرة الحكومات على إعداد الموارد والتخطيط لها وتعبئتها لضمان استجابة منسقة لمجموعة من المشاكل المستجدة والسريعة التطور.

وقد أنشأ العديد من الحكومات أنواعاً متعددة من اللجان الاستشارية أو اللجان المعنية بالأزمات، لتنسيق التدخلات الخاصة بالنظام الزراعي الغذائي. فقد أنشأت تايلند مجموعة من "غرف حرب"، من شأنها التنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية من القطاع الخاص والمجتمع المدني للعمل مع الحكومة من أجل حل مشاكل توزيع الأغذية لست سلع استراتيجية. وتبين تجارب جمهورية كوريا تعاون الحكومة المحلية (على مستوى المقاطعات والبلديات) مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لحل مشاكل التسويق في مجال الزراعة الغذائية.

وتتيح مشاركة قطاعات الصحة والنقل والتجارة والصناعة والتعليم والشؤون الاجتماعية والحكومات المحلية وممثلي القطاع الخاص والمنظمات المدنية الاطلاع على مختلف وجهات النظر ومعرفة ما يحدث على أرض الواقع. وبوجه عام، تكون طبيعة المشكلة العامل الذي يوجه اختصاصات اللجنة ويحدد عناصر الفريق، من بين ممثلي الشركات المتعددة الجنسيات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، أو رابطات قطاع الأغذية غير النظامي، أو منظمات المنتجين. وتؤكد تجارب إيطاليا أهمية إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لمعالجة العواقب غير المقصودة الناجمة عن المجموعة الأولية من التدابير الشاملة في ظل تطور الأزمة. وقد منحت الحكومة الإيطالية عمداً الحكومات المحلية مرونة في اتخاذ القرارات، ما مكّنها من النظر في جميع المتغيرات التي يمكن اللجوء إليها لإيجاد حلول لتحسين الكفاءة في التنفيذ. واضطلعت حكومات المقاطعات والبلديات في جمهورية كوريا بأدوار هامة في التعاون مع الجهات الفاعلة في النظام الزراعي الغذائي لتحديد العقوبات في سلسلة الإمدادات وترتيبات التسويق البديلة.

وقد تضطر اللجان إلى وضع خطة استجابة أو تطبيقها على وجه السرعة لتوجيه تدخلاتها الأولية ورصد الأوضاع. وقد أعدت حكومة غانا خطتين، تهدف الأولى إلى الحفاظ على الأمن الغذائي الوطني، والثانية إلى حماية الأسر المعيشية والمشاريع التجارية والصناعات. وأنشأت حكومة السنغال صندوقاً للاستجابة والتضامن فيما وضعت حكومة كابو فيردي مجموعة من التدابير المالية المتنوعة لدعم المشاريع التجارية في مجال الأغذية. وبالمثل، على المستوى دون الوطني، عملت حكومة مقاطعة كيب الغربية في جنوب أفريقيا بالتعاون مع المجتمع المدني لإدراج التدخلات الخاصة بالأغذية في خطة الاستجابة، فيما أدمج مجلس مدينة فريتاون (سيراليون) المسائل المتعلقة بتسويق الأغذية في خطة التأهب لكوفيد-19 والاستجابة له.

ويتعين على الحكومات أن تصل بسرعة إلى البيانات والمعلومات كمدخلات في قراراتها، من خلال التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني أو من خلال الاستخدام المبتكر للتطبيقات ووسائل التواصل الاجتماعي والبيانات الضخمة. ويجب على اللجان أن تحدد بسرعة المجالات ذات الأولوية التي يجدر بها رصدها، والتي قد تشمل الأسعار ومخزونات الأغذية واختناقات حركة النقل وصحة العمال. ويتيح التنسيق الجيد اتخاذ قرارات وإجراءات سريعة لمعالجة الاختناقات والتغيرات التي تنشأ مع تطور الأزمة.

كذلك كان التعاون وتبادل المعارف عبر البلدان والمجموعات المهنية مفيداً بالقدر ذاته ولا يزال كذلك، مثل التوجيهات التي أعطتها اتحاد أسواق البيع بالجملة في أمريكا اللاتينية إلى وزارات الزراعة.

التواصل المنتظم والمتسق والموجز من خلال رسائل واضحة عن الوضع الغذائي حاسم الأهمية للحد من الهلع والحفاظ على الثقة في قطاع الزراعة والأغذية والشعور بالأمن بشأن توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه. ويحتاج الأفراد في المناطق الحضرية والريفية إلى معلومات عن عمليات السوق وعن الممارسات الصحية الجيدة في العمل وعند التسوق. وسيساعد التنسيق الجيد للرسائل الموجهة من القطاعات جميعها على الحيلولة دون انتشار معلومات مضللة أو مربكة. ومن الأهمية بمكان أن يثق السكان بالمعلومات المقدّمة لكي يتمكنوا من وضع خطط لكيفية الحصول على ما يحتاجون إليه من غذاء. وأصدرت وزارات الزراعة في العديد من البلدان في آسيا وأوروبا بيانات مشتركة مع القطاع الخاص والتجار عن المستويات الراهنة للنظام الوطني للإمدادات الغذائية وأدائه.

ومع أن كل حكومة ستسند الأولوية للإجراءات وستقوم بتنسيقها استناداً إلى تقييمها للحالة الراهنة، من الأهمية بمكان أن تقوم كل حكومة بإسناد الأولوية إلى وظائف النظام الزراعي الغذائي باعتبارها خدمة أساسية، ستواصل عملها خلال فترات الحجر المنزلي أو الطوارئ أو حظر التجول أو غيرها من تدابير الاحتواء الصحي. وينبغي للتدخلات في مجالي الأغذية الزراعية وتسويق الأغذية أن تعالج جميع قنوات النظام الغذائي - الحديثة والتقليدية (الأسواق المفتوحة والمتاجر الصغيرة) وغير النظامية (الباعة في الشوارع). إذ تُخدم كلٌّ من هذه القنوات أسواقاً وفئات سكانية مختلفة، فتساعد بذلك على الحفاظ على قدرة النظام الغذائي على الصمود، وهو أمر ضروري للحد من أثر كوفيد-19 على المجتمع.

تمثّل سلامة العمّال وحميتهم من المرض من خلال الامتثال الصارم لتدابير احتواء الفيروس في العمليات الزراعية الغذائية عاملاً حيوياً لضمان استمرارية عمليات سلسلة الإمدادات والحفاظ على ثقة الرأي العام في النظام الزراعي الغذائي. ويشكل ضمان صحة هؤلاء العمّال أثناء العمل وخلال تنقلهم وفي المنزل، مساهمة أساسية في النظام الزراعي الغذائي، ما يؤكد التقارب بين جداول الأعمال المتعلقة بالصحة العامة والأمن الغذائي. ويتفاعل معظم السكان مع بعض جوانب الغذاء بشكل يومي تقريباً، ما يضع النظام الزراعي الغذائي في خط المواجهة الأمامي للمرض نفسه. وتيسّر المناطق الحضرية المكتظة بالسكان والأسواق المرذحة انتشار الفيروس. وينبغي توفير الحماية للعمال والمستهلكين من العدوى بكوفيد-19. وتماً كما يحدد النظام الصحي الأطباء والمرضين والفنيين على أنهم موظفون حاسمو الأهمية، يجب أن يحدد النظام الزراعي الغذائي بوضوح العمال الحاسمي الأهمية فيه وأن يحدد احتياجاتهم المتعلقة بالسلامة (السائقون والمحمّلون والبائعون ومدبرو التخزين وعمال البيع بالتجزئة وما إلى ذلك) وأن يضمن حصولهم على معدات الحماية الشخصية المناسبة كالأقنعة والقفازات والمعقمات، فضلاً عن المياه النظيفة والصابون لغسل اليدين بصورة متكررة. وينبغي تكليف اتحادات السوق بوضع وتطبيق خطة لضمان اتباع العمال والمستهلكين على حد سواء التوجيهات الصحية.

ينبغي إتاحة نقل الأغذية بصورة متواصلة

مثلما تحتاج الحكومات إلى معالجة الحواجز التنظيمية الرئيسية والاستجابات السياساتية التي قد تقوض التجارة العالمية والتجارة في ما بين بلدان الإقليم الواحد، ينبغي لها كذلك ضمان استمرارية تدفق السلع والخدمات الزراعية الغذائية من دون عوائق داخل البلدان، لا سيما وأنه قد تُحظر حركة النقل في بعض الأقاليم مع تكتيف تدابير الاحتواء. وتشير التجارب الأولية إلى أن تمكين نقل الأغذية أسهل قولاً من تطبيقه فعلياً. فقد كان على الاتحاد الأوروبي التوصل إلى اتفاقات بشأن التدخلات العاجلة لتفادي تعطيل حركة نقل المنتجات الزراعية والمنتجات الغذائية (مثل الممرات الخضراء - الممرات ذات الأولوية للنقل الغذائي). وقد تؤدي أوجه عدم اليقين بشأن القيود المفروضة على التنقل أيضاً إلى وضع المنتجين لاستراتيجيات للتكيف، بما في ذلك الحد من المساحات المزروعة نتيجة للمخاطر التسويقية الأعلى.

وينبغي للوزارات أن تضمن اعتبار السلع الزراعية الغذائية والخدمات والعمّال في هذا المجال كعوامل أساسية ومؤهلة للاستثناءات على القيود المفروضة. ويمكنها العمل مع مسؤولي النقل والأمن والصحة لاتخاذ تدابير مناسبة لتحديد الهوية (تصاريح إلكترونية وملصقات) والاتفاق على استثناءات للنظام الزراعي الغذائي وعلى تدابير متعلقة بالحركة (ممرات ذات الأولوية، النقل ليلاً، النفاذ إلى أسواق البيع بالتجزئة والمناطق السكنية المحظورة عادة لأغراض البيع المباشر، وتحديد الأشخاص المؤهلين للعمل في شاحنات بيع الأغذية، وحرية تنقل العمال في مجال النقل). ويتعين على الوزارات تنفيذ تدابير الحماية الصحية بشكل حازم، ونشر المعلومات عن هذه التدابير بشكل واضح عبر جميع وسائل الإعلام ورصد على نحو وثيق الوضع لحل الاختناقات.

جعل أسواق الأغذية تتمثل لتدابير احتواء فيروس كوفيد-19

سيتعين على الحكومات تلبية قنوات التسويق التقليدية والحديثة، فضلاً عن إيجاد تدابير لإبقاء الأسواق غير النظامية مفتوحة وممتثلة لتدابير احتواء فيروس كوفيد-19. فرغم معالجة تدابير الحماية الاجتماعية لأوجه الضعف التي يواجهها العديد من المستهلكين ذوي الدخل المنخفض، يمكن للاستثمارات السريعة في الحالات الطارئة الرامية إلى الحفاظ سير عمل الأسواق المحلية أن توفّي ثمارها بالفعل، لأنها تقلل من العبء المترتب على ميزانيات الحماية الاجتماعية.

وتشكّل أسواق البيع بالجملة للأغذية في المناطق الحضرية إحدى الركائز الحاسمة للنظام الزراعي الغذائي. ففي المغرب، تمثل هذه الأسواق نسبة تتراوح بين 40 و50 في المائة من إمدادات الخضار والفاكهة، إذ توفر خدمات حاسمة الأهمية لكل جهة من الجهات الفاعلة. وفي بلدان أفريقية أخرى، تكون هذه الحصة أكبر. وتلبي هذه الأسواق احتياجات كبار العملاء - الأسواق في الهواء الطلق، والمتاجر المحلية، وقطاع الفنادق والمطاعم والمقاهي، والمطاعم والمقاصف المدرسية. ويؤدي عدد كبير من هذه الأسواق دوراً مهماً في خدمة الأسواق الإقليمية، مثل سوق تشواني في بريتوريا في جنوب إفريقيا. وفي آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، عملت الحكومات الوطنية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية في مجال الزراعة والصحة والتجارة مع مسؤولي السوق والقطاع الخاص لتصميم وتنفيذ مجموعة متنوعة من التدابير العملية المتماشية مع تدابير احتواء الفيروس. وتشمل تدابير التسويق المصممة حسب السياقات المحلية ما يلي: وضع علامات على أراضي المتاجر للحفاظ على التباعد الجسدي، وتمديد أوقات المبادلات التجارية، وتنظيم أوقات عمل العمّال لتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى، وإصدار تصاريح مرور إلكترونية لتجار

السوق والعمال وعمال النقل، وضبط حركة شاحنات التوصيل والمركبات، واستخدام الطائرات المسيّرة من دون طيار وشاحنات التوصيل المزودة بنظام تحديد الموقع الجغرافي لرصد الشاحنات في الوقت الحقيقي ورصد ازدحام حركة المرور؛ وإصدار تعليمات إلزامية بارتداء الكمامات، ومحطات غسل اليدين وتعقيمهما واستخدام بخاخات تطهير السوق يوميًا؛ وقياس الحرارة وفحص جميع العمال والسائقين؛ ووضع بروتوكولات صارمة للعمال المصابين بالمرض.

وتتمكّن هذه التدابير أسواق البيع بالجملة في المناطق الحضرية من مواصلة عملياتها مع الامتثال للتدابير الصحية لمكافحة كوفيد-19. ويتطلب تطويرها (1) تنسيقًا قويًا بين سلطات الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية العاملة في الزراعة والصحة والتجارة وسلامة الأغذية ومسؤولي السوق؛ (2) وتوعية العاملين في سوق البيع بالجملة والعملاء للممارسات الجيدة وإنفاذ المبادئ التوجيهية الصحية على نحو صارم؛ (3) وتبادل الممارسات الجيدة من خلال شبكات أسواق البيع بالجملة الوطنية والدولية؛ (4) وتدريب الجهات الفاعلة في السوق على السلامة الصحية والسلامة في مناولة المنتجات. وقد يقتضي تنفيذ هذه التدابير المساعدة والدعم الفنيين، واستثمارات سريعة في البنى الأساسية والتجهيزات للامتثال لتدابير احتواء فيروس كوفيد-19، فضلاً عن دعم إضافي لميزانية العمليات الطارئة.

وقام العديد من البلدان في مرحلة أولية بإغلاق أو تقييد العمليات في أسواق البيع بالتجزئة للأغذية التقليدية في المناطق الحضرية قبل أن تفتح من جديد أبوابها عن طريق تنفيذ بروتوكولات السلامة واستثمارات هادفة. ونظرًا إلى أهمية هذه الأسواق للمستهلكين في أفريقيا، وهي تمثل حوالي 80 إلى 90 في المائة من عمليات بيع الأغذية في القارة الأفريقية، لا يبدو إغلاقها لأجل غير مسمى خيارًا مستدامًا. وما تزال بعض الأسواق في المدن الأفريقية مثل أبيدجان أو الدار البيضاء تعمل من خلال التعاون بين مسؤولي الصحة والأغذية والأسواق والتجارة وإنفاذ تدابير تشمل: تقييد الدخول من مدخل واحد مع فرض ضوابط صحية أو خفض عدد الأشخاص في وقت معين؛ والانتقال المؤقت إلى مساحات أكبر؛ وإنفاذ تدابير صارمة للنظافة الصحية للعمال في الأسواق؛ وتشغيل أسواق أصغر حجمًا على مشارف المدن لتجنب اكتظاظ الأسواق الكبرى في المدن؛ والسماح ببيع المنتجات بالقرب من المنازل؛ ودعم تطوير عمليات التجارة الإلكترونية من خلال مواقع شاملة على الإنترنت. ويتعيّن على رابطات التجار والبائعين المساعدة في تحديد هذه التدابير وإنفاذها، والعمل مع أعضائها لضمان الامتثال (مثل التباعد الجسدي)؛ وقد أدى عدم الامتثال إلى مثل هذه التدابير إلى إغلاق بعض الأسواق.

وقد أنشأ بعض المجتمعات المحلية جماعات محلية لإدارة الأزمات لتصميم وتنفيذ تدابير إضافية تكون في أحيان كثيرة أكثر صرامة ووفقًا للسياق المحلي.

تسريع وتيرة تطوير قنوات السوق المبتكرة

تعمل الوزارات والحكومات المحلية في مختلف أنحاء العالم (آسيا وأوروبا) مع المنتجين والمشاريع التجارية المعنية بالأغذية لإيجاد حلول لاختناقات التسويق الزراعي ومواءمة العرض مع الطلب وتيسير تعزيز التعاون بين منظمات المنتجين والمشتريين المتنوعين. ورغم الابتكارات التي يقوم بها القطاع الخاص ومنظمات المنتجين (مثل استخدام غامبيا للتطبيقات للربط بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجال الأغذية والمنتجين)، قد تحتاج الجهات الفاعلة في السوق إلى الدعم لتجميع الإنتاج الزراعي والربط بين المشتريين والبائعين. ويمكن للجان المشتركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات المنتجين أن تساعد

في تيسير هذه العملية من خلال النظر في تدابير لاستخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وزيادة فرص استخدام التخزين الجاف وضمن سلسلة التبريد (مثل إيصالات المستودعات)، وحسن عملها، وتبسيط الجوانب اللوجستية وتحسين التعبئة والتغليف ومن شأن هذه التدابير المساعدة في الحد من الفاقد والمهدر ما بعد الحصاد في جميع وظائف سلسلة الإمدادات. ويمكن للجنان المعنية بالاستجابة إلى جائحة كوفيد-19 في مجال الزراعة الغذائية أن تساعد أيضًا في تحديد الإجراءات الكفيلة بتخفيف القيود التشغيلية والقيود على السيولة للمشاريع التجارية، والتجار ومنظمات المنتجين، بما في ذلك تدابير الإعفاء الضريبي أو أي دعم مالي آخر لضمان استمرارية عملياتهم.

ويؤدي قطاع الأغذية غير النظامي في المراكز الحضرية دورًا حاسمًا بوصفه قطاعًا يستحدث الوظائف ويوفّر سبل العيش والغذاء للأسر المعيشية المنخفضة الدخل في مختلف أنحاء أفريقيا. فالحفاظ على قطاع الأغذية غير النظامي مفتوحًا وامتثاله لتدابير احتواء الفيروس يحسّن الأمن الغذائي، ويسهم في الحد من الطلب على دعم شبكات الأمان. ويعتبر التعاون مع منظمات القطاع غير النظامي (مثل اتحاد التجار الصغار والعمال غير النظاميين في ليريا (FEPTIWUL)) أمرًا بالغ الأهمية لوضع تدابير عمل جديدة وإنفاذها (مثل التباعد الجسدي) والانتفاع بالبنى الأساسية الحاسمة الأهمية (مثل المياه والطاولات الخشبية ومحطات غسل اليدين وتعقيمهما) والوصول إلى شبكات الأمان. وثمة العديد من الدروس المستفادة من الاستجابات لمرض فيروس إيبولا في سيراليون وغينيا وليبيا.

وتسلّط أزمة كوفيد-19 الضوء على قدرة النظم الغذائية المتكاملة على الصمود على اعتبار أنها منظمة حول حوكمة متينة وبنية تحتية مترابطة على نحو جيّد في الأسواق وعلى فائدتها للأمن الغذائي. وبمعزل عن التدخلات الفورية لمعالجة الاختلالات في النظام الغذائي، تشير الأزمة إلى الحاجة إلى استثمارات كبيرة وإلى تنمية القدرات لتعزيز قدرة النظم الزراعية الغذائية على الصمود. ومن الأولويات رفع مستوى البنية التحتية لسوق الأغذية وتمتين شبكات الجهات الفاعلة. وأخيرًا، تبين التجارب حتى الآن في أنحاء العالم أنه من المهم أكثر من أي وقت مضى العمل بالتعاون وبتعاطف لإرساء مناخ من الثقة والتضامن المجتمعي الذي يتطلبه إنشاء نظام زراعي غذائي يتسم بقدرة أكبر على الصمود.

أسئلة توجيهية لعناية الوزراء:

- كيف يمكن للوزارات وضع آليات تعاون تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني وسائر القطاعات والحكومات المحلية من أجل التخطيط لإجراءات رامية إلى حل الاختناقات في سلسلة الإمدادات، ورصدها وتنفيذها؟
- كيف يمكن للنظام الزراعي الغذائي أن يعزز عمل القطاع غير النظامي، مع امتثاله للتوجيهات الصحية، من أجل ضمان توفر الأغذية وإمكانية الحصول عليها في المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل؟
- كيف يمكن للقطاع أن يواكب على نحو فعال أكثر طلب المستهلكين المتزايد على الأغذية وفرص السوق المتغيرة لتيسير المواومة بين عرض الأغذية والطلب عليها؟